

ميليشيات تنتزع بالقوة تاجر مخدرات من أيدي القوات الأمنية أمام محكمة عراقية

تجارة المخدرات مصدر تمويل أساسي للميليشيات التابعة لإيران



الكريستال سلاح إيراني مدمر للمجتمع العراقي

وكان القانون قبل احتلال العراق عام 2003، يعاقب بالإعدام أو بالسجن المؤبد وبمصادرة الأموال بحق من تثبت إدانته بتجارة المخدرات، لكن البرلمان العراقي سن في العام 2017 قانوناً خفف من العقوبات التي تطال المتعاطين والتجار.

وجودها لها، لاسيما أن هذه التحركات تحظى بتأييد شعبي. وتذكر هذه الميليشيات أن فرض القانون يعني توقف تجارة واسعة تدر الملايين من الدولارات عليها، وتسهم في إدامة وجودها وتأمين مستقبل قاتلها.

والصحافيين، وتحول عمليات ابتزاز التجار وأصحاب رؤوس الأموال إلى ما يشبه باب التمويل الثابت لدى الجماعات الشيعية المسلحة.

وترى الميليشيات التابعة لإيران في تحركات الكاظمي لفرض القانون تهديداً

وجاءت عملية انتزاع تاجر المخدرات من أيدي القوات الأمنية في ظل القلق الشعبي البالغ في الداخل العراقي من تنامي نفوذ الميليشيات وأنشطتها السلبية، حيث السلاح المنفلت وشيوع عمليات الخطف ضد التشطاء للتغلب عليها.

انتزاع تاجر مخدرات بالقوة من أيدي السلطات العراقية يمثل، من جهة مظهرها على مدى تغول الميليشيات في العراق وتحديداً سلطة الدولة وقوانينها، كما يكشف من جهة ثانية نهم تلك الميليشيات للمال وعدم توفيرها لأي وسيلة للحصول عليه بهدف تغطية أنشطتها المكلفة وضمان استدامة تسلحها ورفد صفوفها بالمقاتلين.

مشاريع الدولة التي كانت تدر الأرباح في السابق. وأصبحت محافظة ميسان التي تعدّ ضمن أفقر المناطق في العراق ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، واحدة من أبرز مناطق التهريب للمخدرات في البلد. وتسيطر في هذه المنطقة فصائل موالية لإيران على التهريب وتنجح مراراً في فرض سطوتها على السلطات المحلية. في الأثناء، أصيب ثلاثة عناصر من استخبارات الشرطة بجروح بعد إطلاق النار عليهم خلال عملية دهم لمنزل تاجر مخدرات في شارع فلسطين في وسط بغداد، وفق ما أفاد مصدر طبي، وأحدهم إصابته خطيرة.

وارتفعت نسبة استهلاك المخدرات بشكل كبير في العراق خلال السنوات الماضية، فيما كان يعدّ معياراً في زمن النظام السابق قبل عام 2003 للمواد المخدرة المصنعة في إيران أو أفغانستان، باتجاه أوروبا.

وطور الإيرانيون مادة مخدرة شديدة التأثير تدعى "الكريستال"، وعملوا على نشرها بكثافة في العراق، حتى تحولت إلى المرتبة الأولى في معدل الاستهلاك. ويقول خبراء في مكافحة المخدرات إن "الكريستال" الإيراني يترك أثراً رهيباً على الجهاز العصبي، ويدفع من يتعاطاه إلى القيام بأعمال في غاية الخطورة.

وأصبحت ظاهرة تهريب المخدرات تشكل عبئاً أمنياً على السلطات العراقية في مختلف المناطق الحدودية مع إيران من شمال العراق إلى جنوبه، في ظل مخاوف من تداخل الظاهرة مع ظاهرة الإرهاب التي يبذل البلد جهوداً مضنية للتغلب عليها.

وسبق لمسؤول كبير في محافظة ديالى الحدودية مع إيران أن أكد وجود أرقام رسمية، تثبت أن تسعين في المئة من المخدرات التي تروج في المحافظة مصدرها إيران، قائلاً "الحدود المشتركة بين العراق وإيران تتشظى بها عصابات محترفة تقوم بعمليات تهريب مختلف أنواع المخدرات"، معتبراً أن "ما يحدث يمثل مؤامرة يراد منها خلق أفة تهدد المنظومة الاجتماعية وتزيد من أعباء المشهد الأمني باعتبار الإيمان وسبيل لخلق المجرمين وللأضرار بالصالح العام في اتجاهات مختلفة".

ميسان (العراق) - تحدث ميليشيات مسلحة تردي زياً عسكرياً سلطة الحكومة العراقية، وانتزعت تاجر مخدرات بالقوة من أمام محكمة في مدينة العمارة مركز محافظة ميسان في جنوب العراق. وهرب عناصر الميليشيات المدججون بأسلحة حديثة تاجر المخدرات في وضوح النهار، وبعد ساعات من إلقاء القبض عليه ونقله بأربع سيارات رباعية الدفع من طراز تاهو أميركية الصنع. وقال مسؤول في الشرطة العراقية رفض الكشف عن هويته "هاجم المسلحون مجموعة من نحو مئة عنصر شرطة كانوا يتولون نقل تاجر المخدرات إلى محكمة" في المدينة المحاذية لإيران. واعتقل المتهم منذ نحو 24 ساعة وكانت بحوزته كميات كبيرة من المواد المخدرة. وقدم للقضاء بحراسة العشرات من رجال الشرطة الذين فشلوا في مقاومة المسلحين.

100
شرطي مكلفون بحراسة تاجر المخدرات فشلوا في مقاومة المهربين من عناصر الميليشيات

وأكد مسؤول في الشرطة العراقية أن المسلحين نفذوا العملية لصالح "جهة نافذة"، في إشارة إلى الميليشيات الشيعية. وتقول مصادر أمنية عراقية إن تجارة المخدرات الإيرانية تعدّ الآن أبرز مورد لتمويل أنشطة الميليشيات الشيعية في العراق.

ويوفر هذا النوع من التجارة تمويلًا مستداماً بعدما تراجع حجم الأموال التي تحصل عليها الميليشيات الشيعية التابعة لإيران عبر مؤسسات الدولة، بسبب الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي تمر بها البلاد وتضييق حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي العمل على الميليشيات في دوائر الدولة. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية لعبت المخدرات دوراً في توفير الملايين من الدولارات للميليشيات الشيعية التابعة لإيران في العراق، وأسهمت في معالجة عجز التمويل الناجم عن توقف معظم

إيران تتبراً في الأمم المتحدة وميليشياتها تضرب في العراق

كما تزامن أيضاً مع تبرؤ طهران من المسؤولية عن عمليات استهداف القوات الأميركية في العراق، حيث قال مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة مجيد تخت روانجي إن بلاده "لم تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في أي هجوم مسلح من قبل أي كيان أو فرد ضد الولايات المتحدة في العراق".

الأجنبية من البلاد، إثر مقتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني والقائد الميداني للحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس في غارة أميركية قرب مطار بغداد مطلع العام الماضي. وجاء هجوم الحلة بالتزامن مع إعلان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، عن تخفيض عدد القوات الأجنبية في العراق بنسبة 60 في المئة.

الطريق السريع في المحافظة لدى مرور رتل من الشاحنات المدنية تحمل معدات لوجستية تابعة لقوات التحالف، مخلفة أضراراً مادية في إحدى الشاحنات. وسبق للميليشيات أن توعدت باستهداف القوات الأميركية في العراق لدفعها إلى الانسحاب، تنفيذاً لقرار أصدره البرلمان العراقي الذي تهيمن عليه قوى شيعية بإخراج القوات

الحلّة (العراق) - تمّ الاثنى استهداف رتل من الشاحنات تحمل معدات لوجستية لقوات التحالف الدولي ضدّ داعش وسط العراق بجوّة ناسفة، وذلك في أحدث هجوم من سلسلة الهجمات التي تُنسب عادة إلى ميليشيات شيعية مرتبطة بإيران. وقال ضابط في شرطة بابل لوكالة الأناضول إن عبوة ناسفة انفجرت على

ثقوب سوداء تبتلع أموال المساعدات في اليمن

دولار. لكن الحكومة اليمنية نفت شبهات بالفساد شابته التعامل مع الوديعة السعودية.



مصطفى نصر

نصف قيمة المساعدات يذهب لفئات تشغيلية وإدارية وبلوجستية

وفي الحادي والعشرين من يناير الماضي أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي حول مدركات الفساد حول العالم للعام 2020 ويغطي 180 اقتصاداً.

وللعام السادس على التوالي جاء اليمن في مرتبة متدنية جداً في مكافحة الفساد إذ احتل في تقرير 2020 المرتبة 177 من أصل 180 اقتصاداً. وفي هذا التقرير تفوق اليمن على ثلاثة بلدان هي سوريا والصومال وجنوب السودان. وتدفقت المساعدات على اليمن منذ اندلاع الحرب إذ جمعت الأمم المتحدة حتى نهاية 2019 نحو 10 مليارات دولار لتنفيذ خطتها الإنسانية في البلد المنكوب. فيما أعلنت دول ومنظمات واتحادات عن مساعدات لا تقل قيمتها عن 10 مليارات دولار من أجل محاربة الفقر خلال نفس الفترة، ورغم ذلك ما زال الاقتصاد اليمني يعاني من أزمات خانقة.

فترة الحرب إضافة إلى تداعيات فيروس كورونا وتأثيرها على الاستجابة لتخصيص موارد للحالات الإنسانية في العالم ككل.

ويؤكد نصر أن الفجوة في الاحتياجات الإنسانية في اليمن كبيرة جداً وتتصاعد مع استمرار الحرب، لكن الأموال الممنوحة ستلبي جزءاً من الاحتياجات. ورأى أن الخطورة تتمثل في أن جزءاً بسيطاً من هذه المساعدات يصل للمحتاجين، فيما يذهب 50 في المئة منها على شكل نفقات تشغيلية وإدارية وبلوجستية.

وأضاف "في كل الأحوال يبقى دعم المانحين لخطة الاستجابة الإنسانية خطوة مهمة، واليمن بحاجة إليها في ظل الوضع الإنساني الصعب، لكن من المهم أن يتم تقييم نتائجها".

وتشمل الانتقادات بسبب هدر المساعدات وسوء إدارتها الحكومية المعترف بها دولياً، ففي يناير الماضي أصدر فريق مجلس الأمن الدولي تقريراً تحدث فيه عن غسل أموال واستغلال بطريقة غير قانونية للوديعة السعودية. ويتهم فريق خبراء مجلس الأمن البنك المركزي اليمني باستغلال الوديعة في عمليات غير شفافة درت مكاسب على تجار بقيمة 423 مليون دولار. وكانت الرياض أودعت في البنك المركزي اليمني في 2018 مبلغ ملياري

جماعة الحوثي التي قالوا إن معظم تلك المبالغ تذهب لمساندة ميليشياتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي 2019 اتهم تحقيق لوكالة أسوشيتد برس الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في اليمن بفساد مؤسساتها. إن كشفت الوكالة تفاصيل بعض جوانب التحقيقات في منظمتي الصحة العالمية واليونيسف، بينها اتهامات بتوظيف غير مؤهلين وتشخير عربات نقل أممية لحماية قيادات حوثية وحصول موظفين على أموال طائلة من مخصصات الإغاثة. وواجهت منظمة الغذاء العالمي حينها اتهامات بالفساد من قبل ناشطين وحقوقيين يمينيين إثر نشرها تغريدة على حسابها في أكتوبر 2018 أفادت فيها أن تكلفة طبق من الفول تقدمه المنظمة تبلغ 62 دولاراً.

واعتبر الخبير الاقتصادي اليمني مصطفى نصر أن إجمالي ما تم جمعه في مؤتمر المانحين لهذا العام يوضح أن منحني الدعم الدولي للوضع الإنساني في اليمن يتراجع سنة بعد أخرى. ويرى نصر وهو رئيس مركز الإعلام الاقتصادي أن الدعم المقدم إذا ما قورن بالدعم في السنوات السابقة يبدو متراجحاً.

وعزا في حديثه لوكالة الأناضول التراجع إلى تناقص الاهتمام الدولي بالحالة الإنسانية في اليمن جراء طول

لتسليم المساعدات. ويقول المشاركون فيها إن الغذاء لا يصل للجانحين، بينما أموال المعونات تتسرب في ثقب أسود.

ونشر الناشطون مؤخراً قائمة بأسماء منظمة دولية وإقليمية ومحلية وطالبوها بالكشف عن مصدر مبلغ 2.7 مليار دولار تسلمتها تلك المنظمات من المانحين منذ 2018.

ورغم أنهم وجهوا نقداً للحكومة اليمنية التي تبدو عاجزة حسب وجهة نظرهم، إلا أنهم صوبوا جام غضبهم على

محمد عبدالسلام أن المؤتمرات الإنسانية لليمن تساعد على "تبييض صفحة" التحالف العربي.

ومن منتصف 2019 أطلق ناشطون يمنيون حملة إعلامية وإلكترونية على منصات التواصل الاجتماعي ووسائل إعلامية مختلفة، تحت وسم #وين_الغُلوس. وهدف الحملة التي تحظى حتى اليوم بصدى واسع هو معرفة مصدر المعونات الأممية لليمن خلال سنوات الحرب وتطبيق الية شفافة



جهات تمنحهم لقمة العيش وأخرى تنتزعها من أفواههم

عَدَن - لا تعود صعوبة الاستجابة للأوضاع الإنسانية بالغة السوء في اليمن، فقط إلى تناقص التمويل من قبل المانحين، بل يتعلق الأمر أيضاً بعمليات هدر وسوء إدارة للأموال التي يتم جمعها.

وتمكن مؤتمر المانحين لليمن للعام 2021 مطلع مارس الجاري من حشد 1.7 مليار دولار لدعم خطة الاستجابة للأزمة الإنسانية التي تعيشها البلاد المنهكة من الحرب الدائرة منذ 2014.

واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش فور انتهاء المؤتمر أن المبلغ الذي تعهدت الدول بتلقيه "مخيّب للآمال".

وقال في كلمة له خلال المؤتمر "الحياة باتت لا تطاق بالشعب لمعظم الناس في اليمن الآن، فالطفولة هناك نوع من الجحيم على نحو خاص، إذ يتضور الأطفال جوعاً".

بينما الحكومة اليمنية التي يدعمها التحالف العربي بقيادة السعودية كانت تتطلع إلى دعم دولي إغاثي واقتصادي لتفادي تردّي الأوضاع وتضاعف الأزمة الإنسانية.

واكتفى رئيس الحكومة اليمنية معين عبدالملك بالإشادة بدعم السعودية التي تصدرت الداعمين بمبلغ 430 مليون دولار. أما جماعة الحوثي المدعومة من إيران فقد رأت عبر المتحدث باسمها